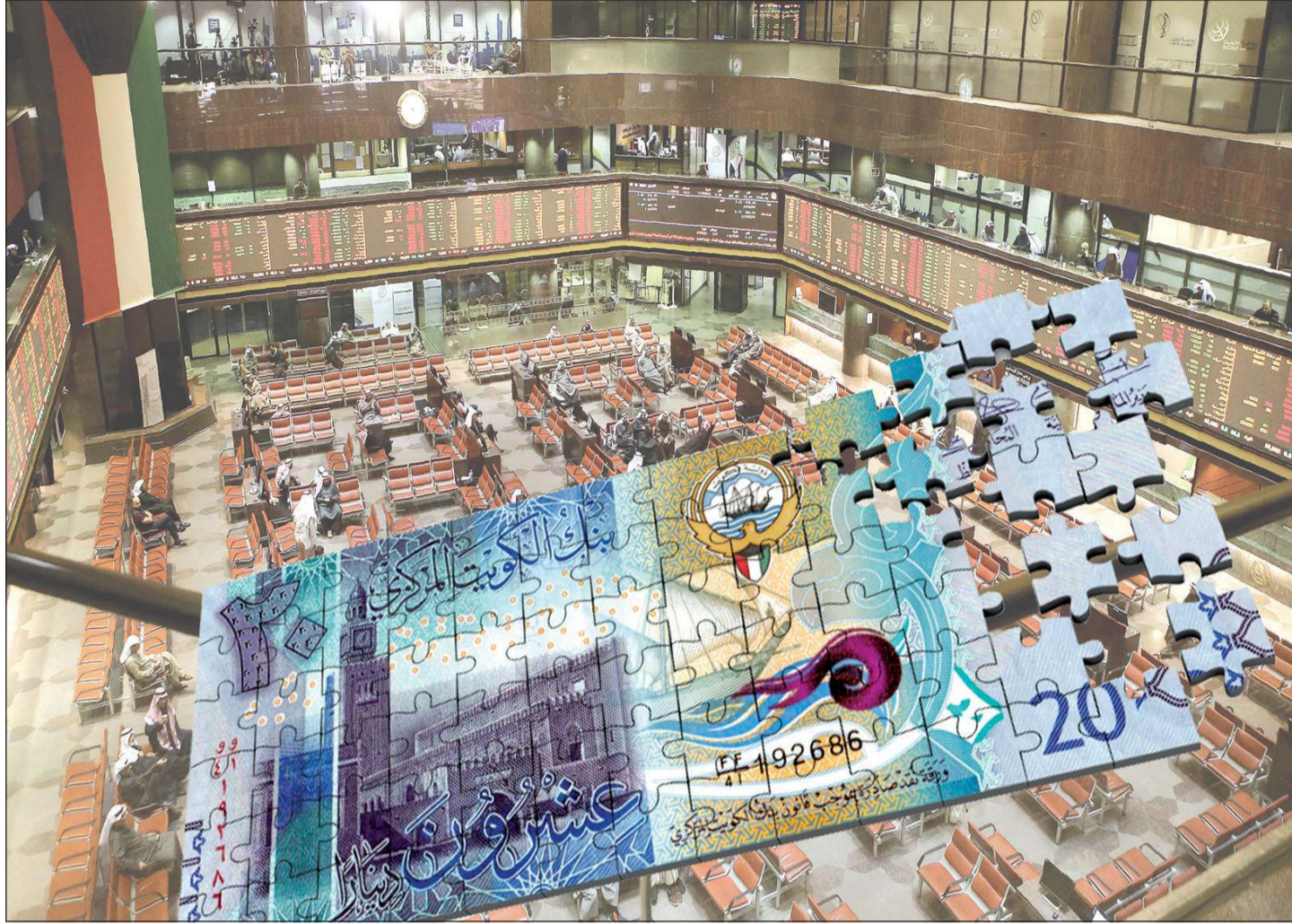




76,5٪ انخفاض بأرباح 153 شركة.. نتيجة الإغلاق الاقتصادي وتداعيات «كورونا»

# 868 مليون دينار تبخرت من أرباح الشركات المدرجة بالنصف الأول

67 شركة حققت أرباحاً.. و86 سجلت خسائر.. و38 فقط حققت نمواً بأرباحها بأول 6 أشهر من 2020 ■ البنوك الأعلى تحقيقاً للأرباح بـ309 ملايين دينار.. و«التأمين» الأقل تأثراً بانخفاض أرباحه 11٪ فقط ■ قطاع الخدمات المالية الأكثر تأثراً بالأزمة نتيجة خسائر أسواق الأسهم بتسجيل 131 مليون دينار خسائر ■ قطاع السلع الاستهلاكية والنفط والغاز استطاعا النجاة من الأزمة وتجاوز تداعياتها السلبية بتحقيق الأرباح



**المحل المالي**  
ضربة قاسية تلقتها النتائج المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال النصف الأول من 2020 نتيجة الإغلاق الاقتصادي وتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث انخفض صافي الأرباح المجمعة للشركات المدرجة التي أعلنت عن نتائجها المالية للنصف الأول، وعددها 153 شركة، بنسبة 76,5٪ لتسجل 267 مليون دينار، بالمقارنة مع 1,14 مليار دينار بالنصف الأول من 2019، أي أن هذه الشركات فقدت نحو 868 مليون دينار من أرباحها المحققة خلال العام الماضي.

وسجلت 67 شركة صافي أرباح خلال النصف الأول من 2020، بينما سجلت 86 شركة خسائر صافية، وحققت 38 شركة فقط نمواً في صافي أرباحها، بينما سجلت 115 شركة انخفاضاً في أرباحها أو تكبدت الخسائر، مما يدل على تداعيات الأزمة على أعمال الشركات والاقتصاد المحلي.

## البنوك الأكثر ربحاً

وعلى صعيد القطاعات المدرجة في البورصة، فقد استمر قطاع البنوك كقطاع الأعلى من حيث الأرباح، وذلك على الرغم من انخفاض صافي أرباحه المجمعة بنسبة 49٪ لتسجل 309 ملايين دينار خلال النصف الأول من 2020، بالمقارنة مع 610,6 ملايين دينار صافي أرباح تحققت في النصف الأول من 2019.

أما قطاع الاتصالات، فانخفض صافي أرباح شركاتها بنسبة 25,4٪ لتسجل 101,2 مليون دينار، بالمقارنة مع 135,74 مليون دينار للنصف الأول من 2019، بينما كان قطاع التأمين الأقل تأثراً من حيث انخفاض صافي أرباح شركاتها المجمعة التي انخفضت فقط بنسبة 10,7٪ لتسجل 23,93 مليون دينار خلال النصف الأول.

وكان قطاع الخدمات المالية الأكثر تأثراً بتداعيات الأزمة الصحية، نتيجة الخسائر الفادحة التي لحقت ببورصة الكويت وأسواق الأسهم الخليجية والعالمية خلال النصف الأول، حيث تحول القطاع المالي إلى الخسارة والتي بلغت 131 مليون دينار بعد أن سجل صافي أرباح مجمعة في النصف الأول من العام الماضي قيمتها 127 مليون دينار.

أيضاً من القطاعات التي لحقت بشركاتها خسائر كبيرة كان قطاع الصناعة بصافي خسارة مجمعة قيمتها 31,57 مليون دينار بالمقارنة مع صافي أرباح قدرها 121,86 مليون دينار للنصف الأول من عام 2019. كذلك أسفرت الأزمة الاقتصادية عن تكبد

القطاع	صافي الربح/الخسارة	نسبة التغير (%)	إجمالي الإيرادات التشغيلية	نسبة التغير (%)	صافي أرباح التشغيل	نسبة التغير (%)
بنوك	309,04	(49,4)٪	1,560	(5,7)٪	1,049,32	(9,2)٪
اتصالات	101,22	(25,4)٪	1,248	(2,6)٪	381,74	(9,8)٪
تأمين	23,93	(10,7)٪	203	0,9٪	26,18	8,8٪
سلع استهلاكية	9,50	12,5٪	177	19,7٪	11,08	23,1٪
النفط والغاز	7,00	12,6٪	269	(30,6)٪	10,60	53,5٪
مواد أساسية	3,88	(55,6)٪	77	11,0٪	9,41	(35,3)٪
رعاية صحية	2,25	16,3٪	77	(2,9)٪	7,35	(1,5)٪
تكنولوجيا	(0,96)	(193,6)٪	13	5,0٪	1,70	1,9٪
عقار	71,33	(116,6)٪	159	(30,4)٪	111,00	(71,6)٪
خدمات استهلاكية	15,75	(191,8)٪	268	(23,5)٪	18,08	(146,2)٪
صناعية	(31,57)	(125,9)٪	1,395	(8,6)٪	158,86	(69,7)٪
خدمات مالية	(130,95)	(203,1)٪	598	(30,8)٪	221,45	(118,8)٪
إجمالي السوق	267	(76,5)٪	6,805	(11,2)٪	2,007	(30,2)٪

## «البترو» تستعين بموظفي أمن وسلامة بـ2,4 مليون دينار

دينار، وذلك بعد أن قامت المؤسسة بأخذ الموافقات الرسمية من الجهات الرقابية. وذكرت المصادر أن عقد الممارسة يشمل توريد قوى عاملة لأمن مبنى مؤسسة البترول الكويتية في الشويخ على شارع الخليج العربي بالإضافة إلى توفير عدد من عمال الأمن والسلامة في مركز التدريب البتروكي في مدينة الأحمدية.

## أرقام كابتال: أرباح «بوبيان للبتروكيماويات» ستبلغ 32 مليون دينار في 2023

حددت السعر المستهدف للسهم عند 620 فلساً.. وأوصت بالاحتفاظ بالسهم

«أرقام كابتال»: أرباح «بوبيان للبتروكيماويات» ستبلغ 32 مليون دينار في 2023

حددت الشركة أرقام كابتال السعر المستهدف للسهم شركة بوبيان للبتروكيماويات عند 620 فلساً بارتفاع 15٪ عن السعر السوقي البالغ 539 فلساً بإغلاق جلسة 13 سبتمبر الجاري، كما أوصت بحمل السهم بالاحتفاظ به.

وتوقع التقرير نمو الإيرادات بدعم من زيادة الاستثمارات، متوقفاً ارتفاع الإيرادات من 75,48 مليون دينار خلال العام الحالي، إلى 80,3 مليون دينار بحلول 2021، وتسجيل 82,84 مليون دينار بحلول 2022، وأخيراً بحلول 2023 فمن المتوقع أن يصل صافي الربح إلى 32,3 مليون دينار.

وأشار التقرير إلى أن العائد على حقوق مساهمي الشركة قد يصل إلى 10,6٪ في 2020 حسب تقديرات أرقام كابتال، وتوقع أن يصل إلى 9,1٪ في 2021 و12,7٪ بحلول 2022 وبحلول 2023 قد يصل إلى 13,3٪.

ولفت التقرير إلى أن السهم لا يزال يتداول في مضاغف مقبولة بمرور ربحية متوقع 23,3 مرة خلال 2020، متوقفاً أن يصل خلال 2021 إلى 13,4 مرة وقد يصل إلى 9,3 في 2022 إلى أن يصل إلى 8,5 مرة خلال عام 2023.

يذكر أن شركة بوبيان للبتروكيماويات أعلنت القوائم المالية للربع الأول المنتهي في 31 يوليو 2020، حيث أعلنت عن تحقيق أرباح قدرها 2,52 مليون دينار بارتفاع 14,6٪ مقابل 2,2 مليون دينار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

كما أن الجمعية العمومية للشركة قد أقرت بتوصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية سنوية بنسبة 35٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 35 فلساً للسهم وذلك بعد استبعاد سهم الخزينة وخصما من رصيد الأرباح المحرلة.

## «كورونا» تجعل الشرق الأوسط أرضاً خصبة لنزاعات المشاريع



نشاط ملحوظ لصناديق تمويلية لدعم المدعين في قضايا المنازعات.. مقابل تقاضي نسبة من المبالغ المحصلة

«كورونا» تجعل الشرق الأوسط أرضاً خصبة لنزاعات المشاريع

قال خبراء قانونيون ان كمية وحجم النزاعات المتعلقة بالمشاريع الإنشائية في الشرق الأوسط، يجتذبان إلى المنطقة عدداً متزايداً من الممولين الذين يعرضون على المدعين تمويل تكاليف إقامة القضايا ومصاريف التقاضي مقابل نسبة من المبالغ المحصلة بعد صدور الأحكام لصالح المدعين وتنفيذها. وأشاروا إلى أن أسباب تعاطف هذه الظاهرة، ما أحدثه انتشار فيروس كورونا من الاضطراب المتزايد في قطاع المشروعات الذي كان يعاني بالفعل من مشاكل اقتصادية قبل الوباء، وقالت «ميد» نقلاً عن تقرير أصدره خبراء قانونيون في مكتب «دي إل إيه» بايبر للخدمات القانونية، إن تآكل هوامش الربح بسبب التوزيع غير العادل للمخاطر، وتأخر المدفوعات، والمستوى غير المسبوق من الأوامر التغييرية في نطاق المشاريع، أوجدت ثقافة التجاوزات الزمنية للتكلفة والوقت والنزاعات والخسائر المالية المتزايدة.

ففي عام 2020، كان حدوث نزاعات عميق وأكبر حول الجهة التي يجب أن تتحمل التكاليف أمراً حتمياً، وكانت صناعة البناء بيئة في تغيير هذا الوضع السائد، وستبقى كذلك إلى أن تتم تسوية الأوضاع على نحو مقبول من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة.

وكانت محاولات تصحيح هذه العلاقة في الماضي سواء خلال التحكيم أو التقاضي أمام المحاكم ضرورة «مكلفة» للمقاولين، لكن الألفية الآن أصبحت للبناء، وبيات إتفاق الأموال وإهدار الوقت على المنازعات القضائية المكلفة.

هذه الحالة، سيتمكن الممول من تقديم شروط أفضل، حيث يمكنه توزيع المخاطر على عدد من النزاعات. ولما كانت معظم المطالبات جوهرية، فإن طبيعة صناعة الإنشاءات تفسح المجال لتمويل التقاضي. وفي حالة رفض الدعوى فإن الصندوق الممول يتكبد الخسارة، ولكنه عادة ما يكون قد آمن على التكاليف المعاكسة في حالة خسارة العميل، وبالتالي فإن هذا الأخير لن يتحمل أي تكاليف.

وقال الخبيران القانونيان إن الصلة وثيقة بين صناعة الإنشاءات في الشرق الأوسط وبين هذا النوع من التمويل لعدة أسباب، منها: 1- جواز تمويل التقاضي وقضايا التحكيم في الكثير من دول المنطقة، ويسمح به

صراحة في دبي وأبوظبي على سبيل المثال. 2- تحول انظار الممولين من أسواق كبرى كالولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا مقابل تزايد اهتمامهم بالشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، وقد حقق الكثير منهم مكاسب كبيرة. 3- أن الممولين معينين بوجه عام في تمويل المطالبات الضخمة على غرار قضايا الإنشاءات. 4- أن الممولين يفضلون تمويل محفظة من المطالبات لتوزيع المخاطر مع تمويلهم للمطالبات الفردية. 5- وأخيراً ويرغم التصور السائد بتركيز الممولين على البنوك ومحافظ قروضها المتعثرة والعملاء المعسرين إلا أن الحقيقة هي أنهم كانوا يمولون مطالبات البناء لفترة

طويلة. ولما كانت صناعة البناء في المنطقة تواجه العديد من مشكلات المنهجية والنظامية التي تدفع بمشاريع المنطقة إلى نزاعات بين المقاولين وأصحاب المشاريع، وبين مقاولي الباطن، يواصل الممولون الجسد اقتحام الأسواق على خلفية حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي.

ولما كانت التكلفة عاتقا رئيسيا في اتخاذ قرار اللجوء للقضاء، فيمكن أن يوفر تمويل التقاضي دفعة نقدية تشد الحاجة إليها وتمثل حافزا لتحصيل الحقوق على نحو قد يضمن بقاء الشركات التي تعاني من بعض المشكلات المالية قادرة على الصمود في مواجهة الظروف السائدة.